

انزعاج تركي وذعر إخواني من المهمة الأوروبية في ليبيا

أنقرة تتحدى عملية «إيريني» بقصف منطقة العجيلات بالصواريخ



رفض ليبي صارم للتدخل التركي في شؤونهم

أنها جاءت في الوقت الذي حققت فيه الميليشيات تقدماً على حساب الجيش، في محاولة منه للتغطية على الخسائر الفادحة التي تكبدتها الجماعات المسلحة المدعومة بمرتزقة أردوغان خلال الأيام الماضية. وهاجم منصور الحصادي، عضو مجلس الدولة الاستشاري، العملية البحرية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، ووصفها بـ«المشبوته» على حد تعبيره، قائلاً إن «أقل ما يقال عن عملية إيريني هو أنها مشبوته، وأنت في توقيت مشبوه، والغرض منها هو التصديق على حكومة الوفاق ومنع وصول المساعدات إليها، بالمقابل المجال الجوي والبري والبحري مفتوح في شرق ليبيا لإمداد حفر من قبل الدول» على حد زعمه. وتبدو ردود الفعل المتشجعة الصادرة عن حلفاء أردوغان في ليبيا، دليلاً على خشيتهم من تأثير «إيريني» على الدعم التركي الذي يطمحون إلى أن يكون أدايتهم لتغيير موازن القوى في مساور القتال، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمر بها النظام التركي حالياً، داخليا وخارجيا.

الدولة الليبية» ممثلة في حكومة الوفاق المعترف بها دولياً، و«صادر» حقها في الدفاع عن نفسها، ويعد تدخلا في إدارة سياستها. وجاءت ردود الفعل تلك في سياق الانزعاج الإخواني والمليشياتي من مهمة الاتحاد الأوروبي، حيث باتت هناك قناعة لدى قوى الإسلام السياسي وأمرء الحرب في طرابلس ومصراتة، بأن المهمة الأوروبية ستقطع عنهم الدعم التركي بالأسلحة والمرتزقة، أو ستجعله على الأقل تحت الضوء الأمني. وأبدى مجلس الدولة، الخاضع لسيطرة جماعة الإخوان، قلقه بشأن ما وصفه بالغرض الذي يتكتم عليه عملية «إيريني» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، داعياً «المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق إلى الإضطرار بدوره في المطالبة بتفسير واضح لهذه العملية والاحتجاج لدى الاتحاد الأوروبي على ما يمارسه من معايير انتقائية، تعطي مؤشرات على الانحياز لصالح خليفة حفر، وفق تعبيره. فيما ندد رئيس حزب التنمية والبناء، الذراع السياسية لجماع الإخوان في ليبيا محمد صوان، بالعملية، زاعماً

خارجيتها محمد الطاهر سيالة، في رسالة لمجلس الأمن، إن: «من حق حكومة الوفاق المشروع الدفاع عن ليبيا وأرضها وحماية مواطنيها بما يتطلبه ذلك من تحالفات علنية وفق القوانين الدولية وعبر القنوات الشفافة» على حد قوله، وأضاف أن «خطة الاتحاد الأوروبي لمراقبة حظر توريد الأسلحة لليبييا غير كافية ولم يتم التشاور حولها مع حكومة الوفاق كما نص قرار مجلس الأمن رقم 2292 في مادته الثالثة، وأن هذه الخطة تغفل مراقبة الجو والحدود البرية الشرقية لليبييا والتي تؤكد التقارير الأمنية وغيرها تدفق السلاح والعتاد عبرها لدعم القائد العام للجيش الوطني المشير خليفة حفر» على حد تعبيره. كما استنكر أعضاء مجلس النواب المشيوقون في طرابلس عملية «إيريني»، واصفين إياها بأنها «خرق» لأحكام القانون الدولي و«مصادرة» لحق الدولة الليبية في ممارسة سيادتها وحقها في إبرام الاتفاقيات الدولية، وأشاروا في بيان إلى أن الاتحاد الأوروبي ليس له أي سلطة على سيادة الدول خارج نطاقه، معتبرين أن الإجراء «يتمس بسيادة

مسألة مهمة، لأنه يمس الأمن القومي ليس الليبي فقط، بل والأوروبي، فمع سيطرة الميليشيات قد ينتقل المرتزقة إلى دول أوروبية وإن نجحوا في هذا الأمر فسيكون الأمر خطيراً جداً على هذه الدول». مردفاً أن «دعم نظام أردوغان للمليشيات بالأسلحة والمرتزقة حال دون بسط نفوذ الدولة الليبية على كامل أراضيها بما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتوصل إلى الحل السياسي». وأكد المحجوب «أن الدعم التركي للمليشيات بالأسلحة والمرتزقة دفع إلى تجدد المعارك»، وتابع «نحن أوقفنا القتال والمليشيات كانت على وشك الإنذار، لكن مع الدعم المقدم من تركيا بعد لقاء روسيا، وبعد أن وعد الرئيس التركي بوقف القتال، قام بمدد الميليشيات بالأسلحة وأرسل إليها مدد بالآلاف من المسلحين، لتتلقب عن اتفاق وقف إطلاق النار المقرر، وهذا معروف في سياسة تنظيم الإخوان المسلمين والتنظيمات الإرهابية بأنها لا تعترف ولا تتخذ المواقف والقيم». لكن بالمقابل، أبدت حكومة الوفاق تحفظها عن العملية، وقال وزير

أطلق الاتحاد الأوروبي مهمة جديدة في البحر المتوسط لوقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا المنكوبة بالحرب، غير أن هذه المهمة تصطدم بتعنت تركيا المنزعجة من تأثير عملية «إيريني» على الدعم الذي تقدمه إلى حلفائها في حكومة الوفاق، أمام مخاوف من تراجع تزويدهم بالأسلحة والمرتزقة، حيث ستكون الانتهاكات التركية تحت دائرة الضوء الأمني.

الأخيرة على المهمة من ناحية مساهمات الدول واليات التشغيل، مشدداً على أن «إيريني» ستضطلع أساساً بمهمة مراقبة تنفيذ القرار الأممي بالإضافة إلى مهام أخرى ثانوية لا يشكل البحث والإنقاذ في المتوسط جزءاً منها. ويشير المراقبون إلى أن المهمة الأوروبية قبالة السواحل الليبية تواجه تعنتاً تركيا معلناً، حيث تحدثت بارجة عسكرية تركية الخميس الماضي للقرارات الأممية، بالاقتراب من ساحل مدينة زوارة، في أقصى الغرب الليبي، وإطلاق صاروخين في قصف عشوائي سقطا في مناطق خالية من العمران، وهو ما اعتبره الجيش الليبي تعبداً مباشراً على بلاده، ونذر إنزال بحري في غرب البلاد.

وأكد الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري أن إطلاق بارجة تركية صواريخ من عرض البحر على منطقة العجيلات تطور خطير في العمليات العسكرية الجارية في غرب البلاد، وهو استمرار لتدخل البحرية التركية في غزو ليبيا عسكرياً، مشيراً إلى أن البوارج التركية كانت في السابق تراقب سفن شحن نقل أسلحة ومعدات عسكرية وإرهابيين ومرتزقة سوريين إلى ليبيا.

وينظر الأتراك لعملية إيريني على أنها استفزازية بالنسبة لهم، خصوصاً وأن قيادتها ألت لليونان، الجارة العود بالنسبة لأنقرة، والتي لا تخفي دعمها للقيادة العامة للقوات المسلحة في ليبيا، في ظل تداعيات مذكرة التفاهم على المنطقة البحرية الخالصة التي وقعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس حكومة الوفاق في طرابلس فايز السراج في 27 نوفمبر الماضي، والتي رافقتها مذكرة ثانية تخص التنسيق الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، فتحت لاحقاً باب التدخل التركي المعلن في الداخل الليبي عبر نقل الأسلحة والمرتزقة والخبراء العسكريين لدعم ميليشيات الوفاق. وكان الجيش الوطني الليبي عبر عن دعمه لعملية «إيريني» حيث قال مدير المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة، خالد المحجوب أن العملية تهدف إلى منع توريد الأسلحة إلى ليبيا ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ما يجعلها مهمة للأمن القومي الليبي والدولي، وأضاف أن «الحظر يعتبر

الحبيب الأسود

أطلق الاتحاد الأوروبي في الأول من الشهر الجاري وبصفة رسمية عملية لمراقبة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، مطلقاً عليها اسم «إيريني» بمعنى السلام في اللغة اليونانية، في الوقت الذي تقود فيه أثينا العملية، بعد أن أكدت لشركائها الأوروبيين استعدادها لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين، ممن قد يتم ضبطهم في البحر المتوسط، على أن يتم جمعهم في مخيمات، ومن المرجح أن تكون في جزيرة كريت حسب ما ذكرته تقارير يونانية.

وستعتمد عملية «إيريني» في تنفيذ مهمتها على استخدام الوسائل الجوية والإقمار الصناعية ودوريات تفتيش السفن في أعالي البحار قبالة السواحل الليبية، مع مهام إضافية مثل رصد وجمع المعلومات حول الصادرات غير الشرعية للنفط ومنتجاته المكررة من ليبيا، وتدريب خفر السواحل وحرس الحدود في ليبيا، وكذلك محاربة تهريب البشر.

هناك قناعة لدى قوى الإسلام السياسي، بأن المهمة الأوروبية ستقطع عنهم الدعم التركي بالأسلحة والمرتزقة

وتبلغ مدة العملية عاماً واحداً قابلاً للتמיד، فيما قال الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أن هذه العملية لن تحل الوضع في ليبيا، ولكنها «جزء من الحل» مشيراً إلى «أن الهدف الرئيسي من العملية هو تطبيق حظر الأسلحة الذي ترفضه الأمم المتحدة، كما ستعمل وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». وتابع «الهدف هو وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا والمساهمة في هدنة قابلة للحياة».

بدوره أشار المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي بيتر ستانو إلى تشكيل مجموعة عمل تسعى لوضع المسامات

اعتقال نجل أمين عام العدل والإحسان المغربية بتهمة الإساءة للدولة

محمد ماموني العلوي

خادعة وأراد إخراج مؤسسات الدولة والتشويش على عملها في حالة الطوارئ الصحية، وهذا السلوك لم يتقبله عقل الدولة لأنه يمس هيبتها وشرعيتها لذلك سعت لاستخدام كل الوسائل القانونية للرد على مثل هذا التوجه المسيء. ولفت رشيد لزرق، إلى أن المغرب يعيش في ظل وضع يفرض وعياً استثنائياً بالحقوق والواجبات، مثلما يقضي الصرامة في تطبيق القانون على الجميع من أجل التصدي لكل ما من شأنه التشويش على الإجماع الوطني لمواجهة فيروس كورونا.

ولطالما راهنت الجماعة على استغلال أي حدث اجتماعي أو سياسي لاستعراض عضلاتها في الشارع، كما حدث أثناء احتجاجات 2011. ويلاحظ متابعون أن الجماعة شبيهة بالمحظورة لم تستطع التكيف مع المستجدات والتطور الذي يحدث في المغرب على مدى عقود من الزمن، كما لم تتحرف في مؤسسات الدولة عكس أحزاب أخرى مارست المعارضة القوية منذ ستينيات القرن الماضي واندمجت مع منطلق الدولة.

وربط متابعون سلوك نجل أمين عام جماعة العدل والإحسان المسيء للدولة، بفضل خطة الجماعة في تحريض الشارع على العصيان وكسر الحجر الصحي قبل أيام في بعض المدن المغربية، بهدف الإضرار مع السلطات.

الدولة والذي كشفته تدوينة ياسر العبادي الأخيرة. وفيما اعتبرت الجماعة أن نجل محمد العبادي كان يمارس حقه في التعبير بحرية، يوضح مناصر حمادة، الباحث في الجماعات الإسلامية، أن «للاشخاص كامل الحرية في الاعتقاد والتكبير والرأي (من منظور ديني وفلسفي وقانوني)، ولكن، في المقابل - لأنه لا توجد حرية مطلقة قط - فعلى نجل عبادي، أن يتحمل مسؤولية قوله على الأقل من الناحية القانونية».

نجل محمد العبادي، انساق وراء مراهقة سياسية خادعة وأراد إخراج مؤسسات الدولة والتشويش على عملها

ويعتقد متابعون أن بيان جماعة العدل والإحسان، سقط في التعميم وارتكز على خطاب المظلومية، ولم يتطرق إلى السبب الحقيقي لاعتقال نجل زعيمها بل ركزت الجماعة فقط على توقيت الاعتقال وطريقته، وذلك على العكس من التعاطف معها. ويلفت هؤلاء إلى أن نجل محمد العبادي، انساق وراء مراهقة سياسية

لجماعة العدل والإحسان، أن اعتقال ياسر العبادي، «ظلم فادح» و«تصرف مهوّر»، وبلغه فيها نوع من التحذير طالب الدولة بإطلاق سراح الشباب والتعقل وتجنب الاستفزاز ومراعاة الطرف العصب الذي يمر به الوطن. وتقرر تحديد يوم 22 يونيو المقبل، لعقد الجلسة الأولى لحاكمية ياسر العبادي، والمتابع في حالة سراح، بجنحة إهانة هيئة منظمة، بعدما تم عرضه السبت على وكيل الملك بمحكمة سلا، حيث خصص المشرع المغربي لهذه التهمة نصوصاً زجرية في كل من القانون الجنائي وقانون الصحافة.

ويأتي اعتقال ياسر العبادي في سياق أهمية تطبيق القانون على الجميع دون تمييز، كما يرى رشيد لزرق، استناداً للعلوم السياسية. ويتابع لزرق لـ«العرب» أن «الاعتقال يقوم على قرائن ثابتة من خلال ما جاء في تدويته الفيسبوكية، وكذلك على ضرورة فرض هيبة الدولة من خلال تطبيق القانون على الجميع دون استثناء فلا أحد يعلو فوق القانون، وكل مخالف مصيره السجن والعقاب». ورغم أن قيادات العدل والإحسان روجت أن اعتقال نجل أمينها العام، «كبيدي وغير منصف»، ضد كوادرها من طرف السلطة، إلا أن المرجح أن الجماعة تريد ممارسة نوع من التعمية بالتغطية تزيدها منهجها الحقيقي ضد مكونات

وأكد مختصون في القانون أن متابعة نجل الأمين لجماعة العدل والإحسان قضائياً، جاءت بسبب تضمن تدويناته الفيسبوكية الأخيرة مفردات مُجرّمة وتقع تحت طائلة القانون الجنائي، حيث أنه وصف الدولة بـ«الديكتاتورية والإرهابية» كما اتهمها بممارسة «التعذيب» و«الاختطاف» دون أن يكون لديه أي دليل ملموس على ادعائه. وفي رد فعل على اعتقال نجل أمينها العام، أصدرت جماعة العدل والإحسان بياناً طالبت فيه بالإفراج عنه، ووصفت اعتقاله بـ«الظلم الفادح والواضح».

واعتبر فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي



لا هاجس للإسلاميين غير التشويش على الدولة

الصين تهرع لنجدة الجزائر في مواجهة كورونا

الجزائر- هرعّت الصين لنجدة الجزائر في مواجهة فيروس كورونا المستجد عبر تقديم مساعدة تعبر عن عبق علاقتها التاريخية مع أكبر دولة في أفريقيا. وقبل أسبوع، هبطت في مطار الجزائر طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية قادمة من بكين وحملت متنها فريق طبي صيني. كما حملت الطائرة معدات وقاية وتحليل وأجهزة تنفس، بقيمة 420 ألف يورو. وتلك هبة من شركة البناء الصينية العملاقة «سي إس إي سي» باسم الدولة الصينية. كما سيتم بناء مستشفى صغير لتوفير خدمات الوقاية ومكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد لصالح نحو أربعة آلاف عامل صيني وخمسة آلاف جزائري، حسب وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية.

ويشكل الصينيون أكبر جالية أجنبية في الجزائر، ويقدر عددهم بعشرات الآلاف ومعظمهم من العاملين في مشاريع البناء الكبرى. وأمام سرعة انتشار الوباء (986 حالة مؤكدة منها 83 حالة وفاة)، تقدمت الجزائر بطلب إلى الصين لشراء ملايين من الأقنعة و30 ألف عذة فحص وملابس واقية ومعدات أخرى.